caec 2nd
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية

CBI.IQ | UOD.AC

caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

دور أنظمة الدفع الرقمية في تعزيز الشمول المالي: الدروس الاقتصادية من الصين وإمكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي

د.قيس انيس جحيل العقابي- وزارة النفط – شركة تسويق النفط SOMO

abbasanes2008@gmail.com

المستخلص

تبحث هذه الدراسة في دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، بمقارنة تجارب الصين والعراق اذ تتناول تراجع الشمول المالي في العراق على الرغم من النمو الملحوظ في انتشار الهواتف المحمولة والإنترنت، وتقارنه بالتقدم السريع للصين من خلال منصات الدفع الرقمية مثل Alipay وWeChat Pay. باستخدام تحليل وصفي للمؤشرات الرئيسية بما في ذلك ملكية الحسابات، واعتماد الدفع الرقمي، والادخار، والاقتراض، وكثافة أجهزة الصراف الآلي، والبنية التحتية الرقمية - تُظهر النتائج أن النظام الرقمي في الصين زاد من ملكية الحسابات إلى 89٪ واستخدام التمويل الرقمي إلى 78٪، مما حفز نمو الشركات الصغيرة ومرونة الأسر. في المقابل، على الرغم من انتشار الهواتف المحمولة لأكثر من 100 لكل 100 شخص واستخدام الإنترنت الذي يتجاوز 75٪، فإن ملكية الحسابات في العراق أقل من 30٪ ولا تزال تعتمد بشكل كبير على النقد. وخلصت الدراسة إلى أن الحواجز التي يواجهها العراق مؤسسية وليست بنيوية، وأوصت بوضع استراتيجية وطنية منسقة للشمول المالي، والاستفادة من المدفوعات الرقمية لتعزيز القدرة على الصمود، وتنويع الاقتصاد، والحد من الاعتماد على عائدات النفط.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المدفوعات الرقمية، البنية التحتية للدفع الإلكتروني، اقتصاد العراق، تجربة الصين.

Abstract

This study examines the role of electronic payment systems in promoting financial inclusion and economic development, comparing the experiences of China and Iraq. It examines the decline in financial inclusion in Iraq despite the remarkable growth in mobile phone and internet penetration, and compares it to China's rapid progress with digital payment platforms such as Alipay and WeChat Pay. Using a descriptive analysis of key indicators including account ownership, digital payment adoption, savings, borrowing, ATM density, and digital infrastructure, the results show that China's digital system increased account ownership to 89% and digital finance use to 78%, stimulating small business growth and household resilience. In contrast, despite mobile phone penetration exceeding 100 per 100 people and internet usage exceeding 75%, account ownership in Iraq is less than 30% and remains heavily cash-dependent. The study concluded that the barriers facing Iraq are institutional, not structural, and recommended developing a coordinated national strategy for financial inclusion, leveraging digital payments to enhance resilience, diversify the economy, and reduce reliance on oil revenues.

Keywords: Financial Inclusion, Digital Payments, Electronic Payment Infrastructure, Iraq Economy, China Experience.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول: منهجية البحث

مقدمة:

يخضع الاقتصاد العالمي لتحول رقمي سريع، يعيد تشكيل الكيفية التي يتفاعل بها الأفراد والشركات والحكومات مع الأنظمة المالية ومن بين أكثر التطورات تحولا في السنوات الأخيرة ظهور أنظمة الدفع الرقمي، التي غيرت بشكل كبير مشهد الخدمات المالية من خلال تحسين الكفاءة، وتقليل التكاليف، وتوسيع إمكانية الوصول. تعد هذه الأنظمة أدوات حيوية لتعزيز الشمول المالي، وخاصة في الاقتصادات النامية والناشئة حيث يوجد عدد كبير من السكان غير مشمولين بالخدمات المالية. تحتل الصين مكانة رائدة في هذه الثورة الرقمية. على مدى العقدين الماضيين، انتقلت البلاد من اقتصاد يعتمد على النقد إلى اقتصاد مدفوع بخدمات مالية متقدمة تستخدم التكنولوجيا. أصبحت منصات الدفع عبر الهواتف المحمولة مثل Alipay و WeChat Pay داخلة بعمق في الحياة اليومية للمواطنين الصينيين، مما يسهل ليس فقط المعاملات الاستهلاكية ولكن أيضاً الوصول إلى المدخرات، والائتمان، والتأمين، وأدوات الاستثمار. لقد ساهم هذا التحول في تحقيق تغيير اقتصادي وفي اتساع دائرة الشمول المالي من خلال الوصول الى شرائح سكانية وجغرافية متنوعة من السكان الصينيين بالمقابل، لا يزال العراق في المراحل الأولى من التحول الرقمي المالي. على الرغم من لتطورات التي شهدها في البنية التحتية المصرفية والجهود المبذولة من قبل البنك المركزي العراقي، لا يزال الاقتصاد بالأساس معتمداً على النقد المادي، اذ لا يزال جزء كبير من السكان غير مشمولين أو شبه مشمولين بالخدمات المصرفية. لقد قيد الوصول المحدود إلى البنية التحتية الرقمية، والمستويات المنخفضة من الوعي المالي، والتحديات المؤسسية نمو الشمول المالي. ومع ذلك، توفر زيادة انتشار تقنيات الهاتف المحمول والاهتمام المتزايد بحلول التكنولوجيا المالية أساساً واعداً للإصلاح. تحاول هذه الدراسة استكشاف مدى إمكانية دراسة وتقييم وتكييف التجربة الصينية مع أنظمة الدفع الرقمية والشمول المالي في السياق الاقتصادي والاجتماعي للعراق. وهي تقيم الآليات التي يمكن من خلالها أن تدفع المدفوعات الرقمية الشمول المالي، وتحلل السياسات والاجراءات وراء نجاح الصين وتقدم منظوراً مقارناً قد يساعد في ايجاد خارطة طريق لبناء نظام مالي أكثر شمولية ومرونة في العراق.

1- **مشكلة البحث:** على الرغم من تزايد الأدلة العالمية على الفوائد التنموية للشمول المالي لا يزال العراق يواجه تحديات كبيرة في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أذ لا يزال القطاع المالي في البلاد يعتمد بشكل كبير على النقد المادي ويعاني من بانخفاض انتشار الخدمات الرقمية لا سيما في المناطق الريفية والمحرومة.

2- **هدف البحث:** يهدف البحث الى دراسة تجربة الصين في بناء نظام مالي رقمي متكامل، وتقييم الوضع الحالي للشمول المالي وبنية الدفع الرقمية في العراق مقارنةً بمسار الصين لأجل تحديد المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية الضرورية لتوسيع المدفوعات الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية في العراق.

3- **أهمية البحث:** تتأتى اهمية البحث من كونه يتلاءم مع ما يسعى اليه العراق من محاولات لتحديث قطاعه المالي بما يتماشى مع التوجهات العالمية بعد ان اصبح الشمول المالي هدفاً محورياً يساهم في تحقيق اهداف اقتصادية كمحاربة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والاستقرار الاجتماعي.

4- **فرضية البحث:** لأنظمة الدفع الرقمية دور إيجابي ومحوري في رفع مستوى الشمول المالي وتحقيق النمو والتنوع الاقتصادي في العراق.

5- **منهجية البحث:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لبحث متغيرات الدراسة واجراء المقارنة بين مؤشرات الشمول المالي في الصين والعراق وبيان أثرها في التنوع والنمو الاقتصادي.

6- **حدود البحث:** تمثلت الحدود المكانية للبحث في الصين والعراق اما الحدود الزمانية فكانت المدة 2011-2024.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

اولاً: الشمول المالي النشأة والمفهوم

بدأ مفهوم الشمول المالي بالظهور أول مرة في الخطاب السياسي الدولي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كاستجابة لقيود التمويل التقليدية التي تعيق نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ومن أوائل الإشارات التي صدرت في هذا الصدد، ما اكده الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، في 29 كانون الأول 2003، حيث قال: الحقيقة التي اصبحت واضحة أن معظم الفقراء في العالم لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المستدامة، سواء كانت ادخاراً أو ائتماناً أو تأميناً ((United Nations (2003). وقد انشأت دعوته هذه الأساس لاعتبار الشمول المالي عنصراً أساسياً في التنمية، وربطه بأهداف الحد من الفقر والتمكين.

شهد نيسان 2005 حدثاً هاماً حينما أدخل بنك الاحتياطي الهندي (RBI)، هذا المصطلح رسمياً في بيان سياسته السنوي حيث عرّفت هذه الوثيقة الشمول المالي بأنه عملية ضمان وصول الفئات الضعيفة، إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة بتكلفة معقولة، وبطريقة عادلة وشفافة من قِبل الجهات المؤسسية الرئيسية (RBI, 2005, p. 17) ومثّل هذا أول استخدام رسمي للمصطلح في إطار عمل البنوك المركزية، وحفّز اعتماده في الاقتصادات الناشئة الاخرى.

بدأت بعد ذلك المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) في الترويج لمصطلح الشمول المالي بشكل أوسع بحيث لم يعد يقتصر على التمويل الصغير فحسب، بل يشمل أيضاً الوصول إلى المدخرات والتأمين والمدفوعات والتحويلات المالية. وفي تقريرها السنوي لعام 2008، أوضحت المجموعة أن الشمول المالي يعني ضمان توافر مجموعة واسعة من الخدمات المالية للفقراء، وتمكينهم من اختيارها واستخدامها (CGAP, 2008, pp. 5–7). وقد حول هذا المنظور التركيز من مجرد الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية إلى الاستخدام الفعال والمسؤول لها.

عززت الدراسات الأكاديمية هذه التعريفات ووسعتها حيث عُرف الشمول المالي بأنه العملية التي تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه من قِبل جميع المشاركين وطبق هذا التعريف عملياً من خلال إنشاء مؤشر مركب للشمول المالي لقياس الاختلافات عبر البلدان والأزمنة وفقاً لهذا المؤشر (Sarma, 2008, pp. 1–2). أكّد هذا النهج على تعدد أبعاد الشمول المالي ليشمل الوصول والاستخدام والجودة بدلاً من مجرد ملكية الحساب المصرفي.

قدمت قاعدة بيانات Findex العالمية التابعة للبنك الدولي تعريفاً اكثر قوة وشمولاً ينص على أن الشمول المالي يتحقق عندما يتمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة تساعد في تسهيل الوصول (Demiurgic-Kunt et al., 2015, pp. 1–2) بالنتيجة ساعدت قاعدة بيانات Findex في توحيد القياس العالمي للشمول المالي وتتبّع التقدم المحرز على المستويين المكاني والديموغرافي.

وهكذا، تطور مفهوم الشمول المالي من تركيز ضيق على التمويل الأصغر إلى إطار شامل يُعالج أوجه عدم المساواة في الوصول إلى النظام المالي الرسمي. وقد صيغ تعريفه بناء على مساهمات من المنظمات الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات الأكاديمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: العلاقة بين الدفع الالكتروني والشمول المالي

يمكن الاستعانة بمجموعة من النظريات المختلفة لبيان طبيعة العلاقة بين الدفع الالكتروني والشمول المالي اذ تساعد نظرية تكلفة المعاملات مثلاً في تفسير كيف يمكن لخفض أنظمة الدفع الإلكترونية لتكلفة المعاملات المالية لكل من المستهلكين والتجار ان تسرع من الشمول المالي فمع استبدال المدفوعات النقدية أو الشيكات بالتحويلات الإلكترونية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول ينخفض مستوى الاحتكاك في المعاملات، مما يجعل الخدمات المالية تصل الى الفئات السكانية التي كانت تعاني من نقص الخدمات سابقا بطريقة اسرع وبكلفة اقل مما يدعم الشمول المالي ويقويه (Suri 2017, Zandi et al. 2013, cited in Financial Innovation, 2016, p. 6). حيث تشجع التكاليف المنخفضة الافراد والشركات على اعتماد قنوات الدفع الرقمية مما يعزز الشمول المالي.

توضح نظرية انتشار الابتكار (Rogers, 1962) أن الناس يتبنون التقنيات الجديدة عندما يرون فوائدها، ويجدونها سهلة الاستخدام، وعندما يستخدمها الآخرون في حياتهم اليومية أيضا. بالنسبة للمدفوعات الإلكترونية، يُحدث هذا تأثيراً مترابطاً قوياً فكلما زاد عدد الأشخاص والتجار الذين يقبلونها، زادت قيمة هذا النظام للجميع. تُسرع هذه الدورة ذاتية التعزيز المشاركة المالية، مما يجعل المدفوعات الإلكترونية أداة أساسية لتوسيع الشمول المالي وانتشاره بين افراد المجتمع (Shy & Oz 2001).

تشير نظرية الوساطة المالية إلى أن الوسطاء يقللون من المعلومات غير المتماثلة ويحولون الودائع إلى ائتمان منتج. تنمي منصات الدفع الرقمية وظيفة الوساطة هذه لتشمل العملاء المستبعدين من خلال إنشاء منصات رقمية سهلة الوصول وتخلق ائتمان جديد قائم على منصات الدفع الالكترونية مما يدعم الائتمان نتيجة سهولة الوصول للخدمات المالية (Fox, 1986, Diamond's theory, as summarized in PMC review). وبذلك لا توفر المدفوعات الإلكترونية وصولا للمعاملات فحسب، بل تسهل أيضا التوسع في خدمات الادخار والائتمان.

يستنتج من هذه المنطلقات النظرية الثلاثة، ان انخفاض تكاليف المعاملات، والانتشار الشبكي، والوساطة القائمة على البيانات، تفسر كيف تسهم أنظمة الدفع الإلكترونية بفعالية في توسيع دائرة الشمول المالي.

ثالثاً: العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية

توجد عدة نظريات يمكن من خلالها تفسير العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية اولها، نظرية التمويل والنمو Finance-and-Growth Theory المتجذرة في أعمال (1934 Levine (2005), McKinnon (1973), and Schumpeter اذ تجادل هذه النظرية بأن الوساطة المالية تحشد المدخرات وتعيد تخصيص رأس المال بكفاءة اكثر، مما يعزز الاستثمار والابتكار ونمو الناتج المحلي الإجمالي (Kim et al. 2018, Ozili et al. 2022). اذ يوسع الشمول المالي من قاعدة المودعين مما يؤدي بالنتيجة الى توسع نطاق الإقراض والاقتراض، مما يدعم الاستثمارات ومن ثم الناتج. من جانب اخر تؤكد نظرية النمو الداخلي Endogenous Growth Theory (Romer, 1990, Lucas, 1988)على أن رأس المال البشري والابتكار والتكنولوجيا هي محركات داخلية للنمو حيث يعزز الشمول المالي إمكانية الحصول على الائتمان والادخار والتأمين، مما يمكن الأسر ورواد الأعمال من الاستثمار في التعليم والصحة والمشاريع التكنولوجية، مما يسرع النمو الاقتصادي نتيجة هذه الاستثمارات التي تولد راس مال بشري منتج يساهم في رفع مستويات الإنتاج. في حين تربط نظرية التعميق المالي Financial Deepening Theory بين تطوير أسواق مالية متنوعة وشاملة وبين استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة السيولة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

حيث يؤدي التعميق المالي إلى ارتفاع المدخرات وفرص الاستثمار ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقليل الاعتماد على الآليات غير الرسمية (IMF and financial deepening literature).

تُظهر هذه النظريات بالإضافة الى ادلة أخرى من دراسات اكاديمية وتقارير مؤسساتية وطنية ودولية أن تعزيز الشمول المالي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي وتقوى هذه الآثار عند دمجها مع البنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية، مما يعزز فعالية الشمول المالي (Aly et al., 2022, dynamic panel models across 84 countries, threshold regressions) حيث يجد صندوق النقد الدولي أن الشمول المالي يساعد على تحقيق لامركزية الوصول، ويعزز ترشيد الاستهلاك، ويحسن انتقال السياسة النقدية، ويقلل من تفاوت الدخل وهو ما يدعم النمو الاقتصادي المستدام، شريطة الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال التنظيم السليم (Sahay et al. 2015, IMF, Finance & Development, Mar 2017).

بناء على هذه الأسس النظرية، فأن اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات وتسريع انتشارها ، مما يوسع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ويعزز الشمول المالي الذي يحسن الوصول إلى المدخرات ويعزز والائتمان ويسهل تراكم رأس المال، ويدفع بمستويات أعلى من الاستثمار والإنتاجية والاستهلاك مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، حيث تؤدي التقنيات الرقمية دوراً محورياً في هذه العملية، فهي تحفز وتسرع من الوصول المالي من خلال تبسيط تقديم الخدمات وتقليل الحواجز الجغرافية والمعلوماتية من ناحية ومن ناحية أخرى، تضخم هذه التقنيات الآثار الاقتصادية الكلية للشمول المالي من خلال زيادة الكفاءة، وتوسيع نطاق المشاركة المالية، وتعزيز استجابة الآليات النقدية والمالية. تؤكد الدراسات التجريبية وجود تفاعل تآزري بين البنية التحتية الرقمية والتمويل الشامل في تعزيز نتائج التنمية (ScienceDirect, 2024).

عد الشمول المالي أحد المحاور الجوهرية في تطوير الأنظمة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي، خاصةً في الاقتصادات النامية التي تشهد توسعاً متسارعاً في البنية الرقمية دون أن يقابله توسع مماثل في الاندماج المالي، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن التحول الرقمي المالي لا يُترجم تلقائياً إلى شمول مالي ما لم يكن مصحوباً ببيئة مؤسسية وتنظيمية داعمة، وبرامج تحفيزية للمستخدمين. إلى أن مؤشرات الرقمنة المالية مثل المدفوعات الرقمية، واستخدام القنوات المصرفية الإلكترونية، وانتشار التعليم المالي كان لها أثر إيجابي ومباشر على جودة الشمول المالي في عينة من الدول العربية خلال المدة (2011–2022)، أن الرقمنة المالية لا تؤدي فقط إلى زيادة عدد الحسابات، بل ترفع أيضاً من مستوى النشاط المالي المرتبط بها، وتُحسن من جودة الخدمات المالية المقدمة للفئات المستبعدة مالياً، خصوصاً الشباب والنساء كما أن جودة البنية الرقمية تعتبر عاملًا حاسماً في تحويل الإمكانات التقنية إلى شمول مالي فعّال (نمير الصائغ وسهى جميل، 2024). لكن النمو في مؤشرات الشمول المالي مثل عدد نقاط البيع، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد حسابات القروض، اذا لم يرافقه اندماج حقيقي في النشاط الاقتصادي، لن يكون محركاً للنمو فهو لا يعمل بمعزل عن إصلاحات هيكلية مؤسسية وتشريعية داعمة، (سالم الحسناوي ولينا مهدي، 2021)،

تُسهم الخدمات المالية الرقمية بشكل غير مباشر في تحسين الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز الشمول المالي، فزيادة انتشار المحافظ الإلكترونية، وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية الرقمية، ساهمت في تمكين هذه الفئة من الوصول إلى أدوات التمويل الرسمية وخفض تكاليف المعاملات، وهو ما يفترض ان ينعكس إيجاباً على أدائها المالي والتشغيلي. (خالد صبيح تهامي، 2022).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث: الاطار التطبيقي

اولاً: التجربة الصينية: التطور التاريخي والمحركات الاساسية

يعد تحول الصين من اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على النقد إلى رائد عالمي في مجال المدفوعات الرقمية بمراحل متتالية من الإصلاح المؤسسي والابتكار التكنولوجي وتطوير النظام المالي مثالاً يحتذى به ويعكس هذا التطور تصميماً مدروساً للسياسات التي اتخذت وتكييفاً للسوق بهذا الاتجاه وإشرافاً تنظيمياً مدروساً ومحكماً مما ولد بالنتيجة أحد أكثر تجارب التمويل الرقمي تستحق الدراسة في العالم.

خلال المرحلة الأولى (١٩٧٩-٢٠٠٢)، مهد تحديث النظام المصرفي الصيني والبنية التحتية للمدفوعات الطريق لشمول مالي أوسع حيث شملت التطورات الأساسية الاولى طرح أول بطاقات مصرفية في البلاد وهي بطاقة نهر اللؤلؤ The Pearl River Card (1985) وبطاقة سور الصين العظيم Great Wall Card (1986) إلى جانب بروز بعض التجارب المبكرة للأنظمة الإلكترونية بين البنوك في عام ١٩٩١و في عام ٢٠٠٢، أدى إنشاء بنك الشعب الصيني لشركة China UnionPay إلى إنشاء شبكة وطنية موحدة للدفع الرقمي مما عزز قابلية التشغيل بين المؤسسات المالية الريفية والحضرية ووسّع نطاق الوصول (Li, 2017, Wu, 1995).

شهدت الفترة من عام 2003 إلى عام 2012 بداية ظهور رواد الدفع الرقمي ففي عام 2004، أطلقت شركة علي بابا خدمة Alipay كحل للدفع عبر منصة Taobao transactions ، وبحلول عام 2008 تطورت المنصة لتصبح محفظة جوال متكاملة تزامن ذلك مع الانتشار السريع للهواتف الذكية، مما سرع من انتشار Alipay في الأنشطة المالية الرئيسية ليصل إلى ما يقارب 100 مليون مستخدم بحلول عام 2013 (PBOC, 2011, Liu et al., 2021, p. 2).

خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2016، أطلقت شركة Tencent وهي شركة رائدة في مجال الانترنت والألعاب الالكترونية في الصين خدمة WeChat Pay، حيث دمجت الخدمات المالية في منصة المراسلة الخاصة بها. من ناحية أخرى ساهمت ما تعرف بميزة "الظرف الأحمر" red envelope المنتشرة على نطاق واسع خلال احتفالات رأس السنة الصينية والتي عن طريقها ترسل هدايا من الأموال بين الصينين قوة الانتشار الاجتماعي، مما عزز بسرعة تبنيها بين المستهلكين وصغار البائعين، كما أدى التطبيق الواسع النطاق لأنظمة الدفع القائمة على رمز الاستجابة السريعة (QR Code) إلى تعزيز حرية الوصول، مما سمح للتجار وخاصةً صغار التجار والريفيين بقبول المدفوعات الرقمية مع الحد الأدنى من البنية التحتية (Ji, 2017).

بالنتيجة تأثر تطور مشهد الشمول المالي في الصين بشكل كبير بظهور أنظمة الدفع الرقمية وتوسعها السريع، فقبل تلك الفترة، ظل الوصول إلى الخدمات المالية مرتبطًا بالبنية التحتية المصرفية المادية حيث بلغت نسبة ملكية الحسابات 64% فقط، وبلغ استخدام الدفع الرقمي 20% فقط (World Bank, Global Findex Database, 2024), People's Bank of China, 2024). ومع ذلك، فإن انتشار الهواتف الذكية وتوسع نطاق الاتصال بالإنترنت بعد ان ارتفعت اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 شخص من حوالي 73 في عام 2011 إلى ما يقرب من 127 في عام 2024، وتضاعف معدل انتشار الإنترنت الذي وفّر الأساس التكنولوجي لهذه المنصات لإحداث ثورة في القنوات المصرفية التقليدية (World Bank, World Development Indicators, 2024).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تسارعت صدمة Alipay بشكل كبير في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين من خلال التكامل مع أنظمة البيع بالتجزئة عبر الإنترنت، ومدفوعات الخدمات العامة، وخدمات المستهلكين في المناطق الحضرية. قلّص هذا التكامل بشكل ملحوظ العوائق الجغرافية والإجرائية أمام الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما بالنسبة للمناطق الريفية والسكان المحرومين الذين كانوا يُستبعدون من الشبكات المصرفية الرسمية. وقد أدّت صدمة الدفع عبر WeChat، التي طُرحت عام ٢٠١٣ ودفعها انتشار منصة WeChat الاجتماعية، إلى دمج المدفوعات الرقمية بسلاسة في الحياة اليومية من خلال ابتكارات رقمية وخدمات التجار داخل التطبيق، حيث حققت هاتان الصدمتان معاً قفزة نوعية في استخدام التمويل الرقمي الذي ارتفع من ٥٪ فقط عام ٢٠١١ إلى ٧٨٪ عام ٢٠٢٤ مصحوبة بمكاسب كبيرة في مؤشرات الشمول المالي حيث ارتفعت نسبة ملكية الحسابات من 64% عام 2011 إلى ٨٩٪ عام 2024، ووصلت نسبة ملكية الحسابات لدى النساء إلى ٩٠٪، وارتفعت نسبة المدخرات الرسمية من ٣٢٪ إلى ٥٦٪ لنفس الفترة وزاد نشاط الاقتراض من ٨٪ إلى ١٨٪ كما مبين في الشكل (2) . وقد مثّل هذا التطور تعميقاً جذرياً للنظام المالي الصيني، مما وسّع نطاق المشاركة في التمويل الالكتروني.

الشكل1:الحسابات المصرفية الرقمية في الصين للمدة 20011 -2024

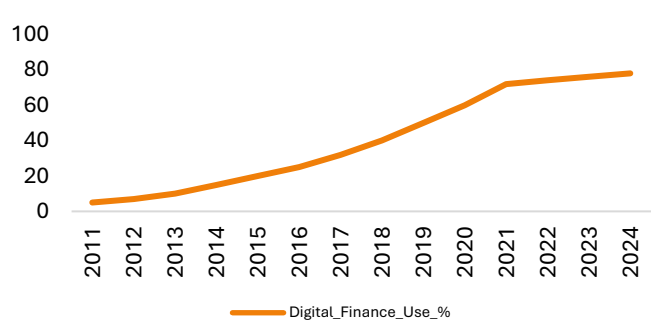

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي الصيني.

ارتبط تطور الشمول المالي في الصين ايضاً بتوسع بنيتها التحتية المالية المادية والرقمية، و برزت ثلاثة مؤشرات كعوامل تمكينية تحويلية اولها انتشار الهاتف المحمول، وثانيها الاتصال بالإنترنت، وثالثها توافر أجهزة الصراف الآلي حيث ارتفع عدد اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 شخص من حوالي 73 اشتراكاً في عام 2011 إلى ما يقرب من 127 اشتراكاً في عام 2024 مما يضمن وصول جميع السكان تقريباً إلى الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، بالتوازي مع ذلك تضاعف استخدام الإنترنت لكل 100 شخص من 38.3% في عام 2011 إلى أكثر من 79% في عام 2024 (People's Bank of China, Annual Payment System Report, 2024) مما يضمن مما سهّل الاتصال الفوري اللازم لأنظمة القائمة على التطبيقات مثل Alipay و WeChat Pay. سمح هذا التوسع في البنية التحتية الرقمية بتجاوز العديد من القيود المصرفية المادية، مما مكن المجتمعات الريفية والمحرومة من إجراء معاملات غير نقدية دون الاعتماد على قربها من فروع البنوك، استكمل هذا التحول الرقمي توسيع البنية التحتية لأجهزة الصراف الآلي، حيث ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص من 55.27 في عام 2012

الشكل 2: تطور استخدام التمويل الرقمي، والادخار الرسمي، والاقتراض في الصين (2011 – 2024)

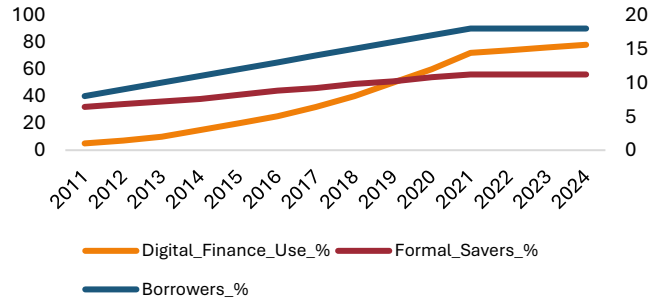

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي الصيني.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

إلى أكثر من 81.98 بحلول عام 2024، كما مبين في الشكل (3) وبينما هيمنت المدفوعات عبر الهاتف المحمول بشكل كبير على معاملات التجزئة في السنوات الأخيرة، لعبت شبكة أجهزة الصراف الآلي الواسعة دوراً انتقاليا حاسماً في المراحل الأولى من اعتماد التمويل الرقمي من خلال الحفاظ على ثقة المستهلك، وتسهيل أنماط لاستخدام الهجين للنقد الرقمي، وتوفير نقاط وصول مادية للإيداعات والسحوبات والتحقق من الحساب. وقد خلقت هذه الركائز الأساسية للبنية التحتية مجتمعة بيئة مواتية للمدفوعات الإلكترونية للتوسع بسرعة، مما أدى إلى خفض تكاليف المعاملات، وتعزيز إمكانية الوصول، وتسريع دمج السكان المستبعدين سابقاً في النظام المالي الجديد. وهكذا، كان التفاعل بين الاتصال عبر الهاتف المحمول والوصول إلى الإنترنت والبنية التحتية للوصول إلى النقد بمثابة العمود الفقري للثورة المالية الرقمية في الصين، مما مهد الطريق للنمو المستدام في الشمول المالي وتأثيراته الاقتصادية الكلية اللاحقة.

الشكل 3:تطور البنية التحتية المالية والرقمية في الصين للفترة 2011-22024

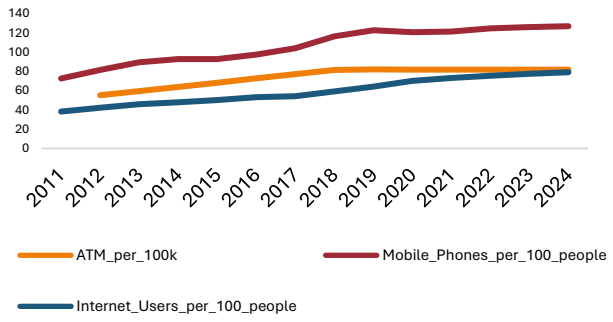

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي الصيني.

ثانياً: اثر الشمول المالي على الاقتصاد الصيني:

على مستوى الاقتصاد الكلي أدى الانتشار الواسع لخدمتي Alipay وWeChat Pay إلى إضفاء طابع حرية الوصول إلى أنظمة الادخار والائتمان والدفع مما أدى إلى توسيع قاعدة عملاء القطاع المالي وتحفيز ريادة الأعمال الصغيرة، والإنفاق الاستهلاكي مع خلق مرونة مالية للأسر. وقد برزت هذه الآثار بشكل خاص في مرحلة ما بعد عام 2015، عندما أصبحت كلتا المنصتين قنوات دفع رئيسية لمعاملات التجزئة، وتسويات الفواتير، والقروض الصغيرة، مما عزز الطلب المحلي بشكل فعال (People's Bank of China, 2024, Li & Liu, 2023). ومع ذلك، فبينما عزز الشمول المالي الأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد، إلا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي تبع تباطؤاً تدريجياً من معدلات تجاوزت 9% في العام 2011 إلى حوالي 5% بحلول عام 2024 مما يعكس تأثير عوامل هيكلية على النمو الاقتصادي مثل شيخوخة السكان، والتحول نحو اقتصاد موجه نحو الخدمات، وتصاعد التوترات التجارية العالمية من جانب اخر أبرزت صدمة كوفيد-19 في عام

الشكل 4:النمو الاقتصادي في الصين للمدة 2001-2024

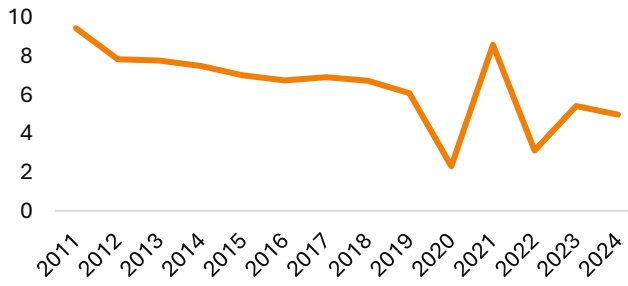

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2020 نقاط قوة وضعف في التمويل الرقمي اذ انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد إلى 2.31%، إلا أن أحجام المدفوعات الرقمية والنشاط المالي حافظا على مرونتهما، مما خفف من تأثير الانكماش الاقتصادي على الأسر والشركات الصغيرة (IMF, 2025, People's Bank of China, 2024).

بالنتيجة تشير التجربة الصينية إلى أنه على الرغم من أن صدمتي Alipay وWeChat Pay كانتا محوريتين في تسريع الشمول المالي ودمج الملايين في الاقتصاد الرسمي، إلا أنهما، بمعزل عن بعضهما البعض، لا تكفيان للحفاظ على نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. يكمن إسهامهما الدائم في تعزيز شمولية نموذج النمو الصيني وقدرته على التكيف ومرونته، وضمان تقليل قيود المشاركة في النشاط الاقتصادي على أساس الجغرافيا أو الجنس أو الدخل، وتوفير منصة متينة يمكن من خلالها بناء الإصلاحات الهيكلية وزيادة الإنتاجية.

ثالثاً: البنية التحتية والشمول المالي في العراق بين الاعوام (2011-2024)

بعد التطرق للتجربة للصينية بما شملته من سياسات وابتكارات وتجارب حققت من خلاله طفرة نوعية في المدفوعات الالكترونية التي عززت الشمول المالي وحققت مرونة كبيرة في عمليات الوصول للخدمات المالية من ادخار وائتمان فضلاً عن توسع دائرة الاستهلاك ساهمت في الحفاظ على جزء كبير من مكتسبات النمو ننتقل الى عرض ما وصل اليه العراق في هذا المجال وما يسعى من خلاله لمعالجة المشاكل البنيوية للاقتصاد العراقي من ريعية وارتفاع نسبة الإيرادات النفطية وتراجع دور العمليات المالية من مدخرات وائتمان واستهلاك واستثمار في تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد.

الشكل 5: نمو اشتخدام الهاتف المحمول واستخدام الانترنت في العراق للفترة 2011-2024

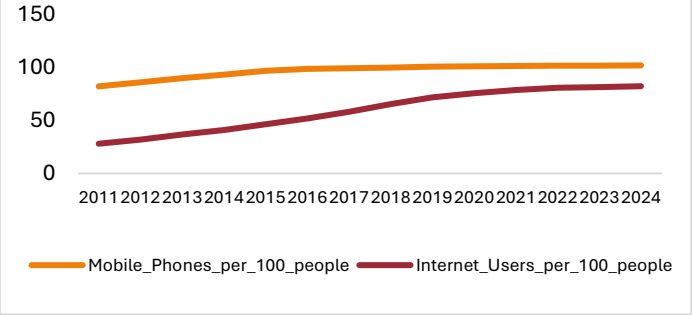

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي العراقي

خلال الفترة 2011-2024، حقق العراق نمواً ملحوظاً في البنية التحتية للاتصال الرقمي كما مبين في الشكل (5) ، لكنه لم يُحرز سوى تقدم طفيف في الشمول المالي حيث وارتفع معدل اشتراكات الهاتف المحمول من 82.4 اشتراكاً لكل 100 شخص عام 2011 إلى 102.2 اشتراكاً عام 2024، بمعدل نمو مركب يقارب 1.7% سنوياً. وشهد استخدام الإنترنت نمواً أسرع، من 28.1% من السكان إلى 82.5%، بمعدل نمو مركب يقارب 8.6%. وفي موازاة ذلك، ارتفعت كثافة أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ من 12 إلى 14.2 (بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 1.3%)، كما مبين في الشكل (6) مما يشير إلى مسار بطيء، وثابت إلى حد ما، في نقاط الوصول المادية (البنك المركزي العراقي ،النشرات السنوية ٢٠١١-٢٠٢٤- البنك الدولي

الشكل 6 : نمو الصرافات الالية والحسابات المالية في العراق للفترة 2011-2024

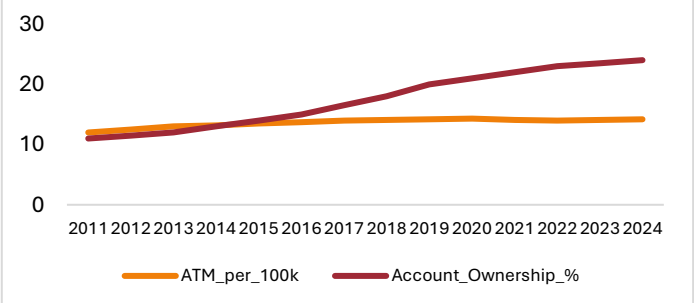

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي العراقي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قاعدة بيانات Global Findex) قابل هذه المكاسب في البنية التحتية ارتفاع محدود في نسبة ملكية الحسابات من 11% إلى 24% من البالغين وهو تحسن، لكنه لا يزال يترك حوالي ثلاثة أرباع السكان البالغين خارج نطاق التمويل الرسمي، تُظهر هذه البيانات في الجدول (1) فجوةً متزايدة الاتساع بين انتشار الاتصال الرقمي على نطاق واسع ومحدودية الإقبال على الخدمات المالية.

من منظور البنية التحتية، تجاوز العراق الحد الذي يُصبح عنده تقديم المدفوعات والخدمات المالية الأساسية رقمياً ممكناً تقنياً على الصعيد الوطني توافر الأجهزة المحمولة والالتحاق بشبكة الأنترنت مفعلان، حيث ان قاعدة مستخدمي الإنترنت كبيرة بما يكفي لدعم المعاملات القائمة على التطبيقات على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن سلسلة أجهزة الصراف الآلي التي ارتفعت بنقطتين فقط على مدى ثلاثة عشر عاماً تُشير إلى أن الوصول المادي لا يزال ضعيفاً، لا سيما خارج المراكز الحضرية الرئيسية. اذ من المفترض ان ويقل هذا الأمر عند استخدام المسارات الرقمية بنشاط، ولكنه يزداد أهمية عندما لا يزال السكان يعتمدون على النقد وعندما تكون الثقة في القنوات الإلكترونية غير مكتملة، بعبارة أخرى، يُظهر جانب البنية التحتية جاهزية، إلا أن جانب الاستخدام يُشير إلى وجود صعوبات حيث ان تحويل الاتصال إلى مشاركة مالية بطيئاً.

الجدول 1: مؤشرات البنى التحتية الرقمية والشمول المالي في العراق للفترة 2011-2024

Year	عدد الهواتف المحمولة لكل ١٠٠ شخص	عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف حساب	نسبة ملكية الحساب للبالغين%_
2011	82.4	28.1	12	11
2012	86.2	32	12.5	11.5
2013	90.1	36.7	13	12
2014	93.5	41.2	13.2	13
2015	97	46.5	13.5	14
2016	98.8	52.1	13.7	15
2017	99.5	58.2	14	16.5
2018	100.2	65.5	14.1	18
2019	101	71.9	14.2	20
2020	101.4	76	14.3	21
2021	101.7	79	14.1	22
2022	101.8	81	14	23
2023	101.9	81.7	14.1	23.5
2024	102.2	82.5	14.2	24

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex و تقارير البنك المركزي العراقي .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتؤكد البيانات في الجدول (1) هذا الصعوبات. إن ارتفاع نسبة ملكية الحسابات من 11% إلى 24% أمرٌ بالغ الأهمية، فمعدل نموها السنوي المركب البالغ 6.2% أسرع من نمو أجهزة الصراف الآلي، وأبطأ بقليل من نمو استخدام الإنترنت، إلا أن هذا المعدل لا يزال منخفضاً. ونظراً للزيادة الكبيرة في انتشار الهاتف المحمول والإنترنت، فمن غير المرجح أن تكون القيود الملزمة هي الاتصال. بل إنها تتسق مع محدودية قبول التجار وانتشار الدفع الإلكتروني اولاً، و صعوبات الانضمام إلى النظام المصرفي والتزامات معرفة العميل ثانياً والتي تُبقي العديد من الأفراد على حساباتهم المصرفية غير الرقمية أو معتمدين على النقد، بالاضافة الى ضعف تكامل المدفوعات الحكومية مع القنوات الرقمية، والعوامل السلوكية وعوامل الثقة التي تُبطئ تبني الحسابات الرقمية.

بالنتيجة تُظهر البيانات ان العراق اكمل بالفعل الجزء الصعب من البنية التحتية لكنها لم تحول بعد إلى مشاركة مالية واسعة يُؤكد الارتفاع الطفيف في عدد أجهزة الصراف الآلي أن التوسع في الجوانب المادية لازال متواضعاً، فالعامل الاهم هو الاستخدام الواسع للتكنلوجيا المالية الرقمية. لذا، تكمن مهمة السياسات في إزالة العوائق بين الاتصال واستخدام الحسابات من خلال جعل المدفوعات الإلكترونية شائعة في المعاملات اليومية، وربط عمليات الصرف العام ودفع الفواتير بالقنوات الرقمية، وتبسيط عملية التسجيل وترسيخ ثقة المستهلك فإذا تمت معالجة هذه العوائق، تُشير البيانات إلى أن العراق قادر على تحقيق مكاسب في هذا الجانب تساهم في توفير مرونة الأسر في التعاملات المالية وتنشئ حيوية في عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ثم تعمل وبشكل تراكمي في خلق نمط أكثر تنوعاً للتنمية الاقتصادية.

سابعاً: تحليل مقارن بين الصين للعراق

شهد العراق بين عامي 2011 و2024 نموًا ملحوظًا في البنية التحتية الرقمية الأساسية، لكن تقدماً محدودًا للغاية في الشمول المالي. بالنتيجة يتبين ان العراق قادرة مبدئياً على دعم التقنيات المالية الالكترونية لكنه وعلى عكس الصين، لم يُترجم هذا التوسع في البنية التحتية إلى وصول واسع النطاق إلى الخدمات المالية. ولم ترتفع نسبة ملكية الحسابات إلا بشكل طفيف، بعد ان تبين ان ثلاثة من كل أربعة عراقيين بالغين لا يزالون مستبعدين من النظام المالي الرسمي. وبالمثل، ظل عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ راكداً عند مستوى منخفض (بين 12 و14) طوال الفترة، مما يعكس تحسناً طفيفاً في نقاط الوصول المالي المادية.

يؤكد هذا التباين على الاختلاف الهيكلي بين البلدين. ففي الصين، أدى ظهور Alipay وWeChat Pay خلال أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إلى تحويل انتشار الإنترنت والهواتف الذكية المتزايد إلى صدمات دفع رقمية وسعت بشكل كبير من الشمول المالي. وارتفعت نسبة ملكية الحسابات واتسع استخدام التمويل الرقمي وارتفعت نسبة وصول النساء إلى الخدمات المالية، مما أدى إلى دمج التمويل في الحياة اليومية للأسر والشركات الصغيرة. أما في العراق، فإن غياب أنظمة دفع رقمية مماثلة يعني أن المكاسب في البنية التحتية للهاتف المحمول والإنترنت لم تُستغل للوصول الى الهدف المنشود وهو حرية الوصول إلى المدخرات والائتمان والمدفوعات. نتيجةً لذلك، لا تزال الجاهزية الرقمية للعراق منفصلةً عن المشاركة المالية، مما يمنع الأسر والشركات من جني ثمار الأدوات المالية الحديثة.

بالنسبة للعراق، الدرس المستفاد من الصين واضح فالبنية التحتية وحدها لا تكفي لبناء اقتصاد مرن وشامل، يجب على العراق تطوير أنظمة دفع رقمية موثوقة وقابلة للتطوير وسهلة الاستخدام، قادرة على سد الفجوة بين الاتصال والمشاركة المالية. إذا استطاع العراق محاكاة ولو جزء من نجاح الصين من خلال ربط انتشاره الواسع للهواتف المحمولة وتوسيع استخدام الإنترنت بمنصات التمويل الرقمية فقد ترتفع نسبة ملكية الحسابات إلى أكثر من 50% على المدى المتوسط، مما يطلق العنان لمزيد من إنفاق المستهلكين، ونمو المشاريع الصغيرة، والمرونة المالية للأسر لن يُعزز هذا الشمول المالي فحسب، بل سيُعزز أيضاً أسس النمو الاقتصادي طويل الأجل للعراق من خلال توجيه المدخرات إلى الاستثمار وتوسيع قاعدة الطلب المحلي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- تكشف نتائج هذه الدراسة ان الفرضية ثبتت في الصين، حيث أسهمت منصات مثل Alipay وWeChat Pay في توسيع ملكية الحسابات واستخدام التمويل الرقمي وتعزيز المرونة الاقتصادية. أما في العراق، فلم تثبت الفرضية عملياً بعد، إذ إن التوسع في استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لم ينعكس في زيادة ملموسة في الشمول المالي بسبب العوائق المؤسسية والتنظيمية وطريقة عمل المصارف. وبناءً على ذلك، ورغم أن الأدلة النظرية والدولية تؤكد الأثر الإيجابي للمدفوعات الرقمية، فإن تجربة العراق تشير إلى أن هذا الأثر لم يتحقق بعد، مما يتطلب إصلاحات مؤسسية وسياسات متكاملة لتحويل الجاهزية الرقمية إلى مشاركة مالية فعلية ونمو اقتصادي مستدام.

2- على الرغم من التقدم المحرز على مستوى البنى التحتية لا يزال العراق يعاني من انخفاض معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك مقارنةً بنظرائه في المنطقة، مما يحد من الوصول الفعلي إلى الخدمات المالية.

3- لا يزال تبني الدفع الإلكتروني بطيئاً ويواجه قيوداً بسبب انخفاض الثقة في الأنظمة الرقمية، وعدم كفاية القواعد التنظيمية.

4- لا تزال نسبة كبيرة من السكان وخاصة النساء وسكان الريف والشباب خارج النظام المالي الرسمي في العراق، حيث أن ملكية الحسابات المصرفية أقل بكثير من المتوسطات العالمية.

5- تتركز الخدمات المصرفية والبنية التحتية الإلكترونية في المراكز الحضرية، مما يترك المناطق الريفية محرومة من الخدمات ويزيد من اتساع فجوة عدم المساواة.

6- على الرغم من تحسن الشمول المالي بشكل طفيف، إلا أنه لم يُترجم بعد إلى مساهمات قوية في النمو الاقتصادي بسبب المشكلات الهيكلية، والاعتماد على النفط، وضعف نشاط القطاع الخاص.

ثانياً: المقترحات

1- توسيع البنية التحتية المالية من خلال زيادة عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي مع إعطاء الأولوية للمناطق الريفية والمحرومة.

2- تعزيز الشراكة مع شركات الاتصالات لتوفير خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول في المناطق ذات التغطية المصرفية المحدودة.

3- تشجيع المدفوعات الرقمية من خلال تعزيز اللوائح والتدابير الأمنية للمحافظ الإلكترونية، وبطاقات الخصم، والمدفوعات الإلكترونية لبناء ثقة المستخدمين.

4- تشجيع اعتماد منصات مماثلة لـ Alipay و WeChat Pay، ودمج المدفوعات في قطاعات التجزئة، والخدمات العامة، والنقل.

5- تعزيز انتشار الإنترنت والهاتف المحمول من خلال الاستثمار في توسيع شبكات الجيل الرابع/الخامس، حيث تُظهر بيانات البنية التحتية وجود صلة مباشرة بين الاتصال والشمول المالي.

6- توفير حوافز لمشغلي الاتصالات من القطاع الخاص لخفض التكاليف وتحسين التغطية في المناطق الريفية.

7- اعتماد سياسات مالية شاملة مثل إطلاق تحويلات مالية من الحكومة إلى الأفراد مباشرةً إلى الحسابات المصرفية أو حسابات الهاتف المحمول لتوسيع نطاق ملكية الحسابات وتصميم منتجات مالية للنساء والشباب والمشاريع الصغيرة، ودعم برامج الادخار والتمويل الصغير.

8- تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية من خلال وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي ذات أهداف قابلة للقياس ومرتبطة بالتنويع الاقتصادي.

9- تحسين التنسيق بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية والقطاع الخاص لتوسيع نطاق مبادرات التمويل الرقمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر:

10- الصائغ، نمير وجميل سهى، أسهام متغيرات الرقمنة المالية في جودة الشمول المالي: دراسة تحليلية لأنظمة مالية عربية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الموصل 2024.

11- الحسناوي سالم ومهدي لينا، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة(2021).

12- تهامي، خالد صبيح، دور الشمول المالي في العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وأداء المنظمة: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية – جامعة الزقازيق، (2022).

13- البنك المركزي العراقي، (2011–2024)، النشرات الإحصائية السنوية. بغداد: البنك المركزي العراقي.

14- البنك المركزي العراقي، (2022)، استراتيجية الشمول المالي في العراق. بغداد.

15- وزارة المالية العراقية، (2023)، تقرير المالية العامة السنوي. بغداد.

16- الجهاز المركزي للإحصاء، (2023)، مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغداد.

17- CGAP (2008). CGAP Annual Report 2008. Washington, D.C.: Consultative Group to Assist the Poor, pp. 5–7. Available at: https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/CGAP-Annual-Report-2008.pdf (Accessed: 3 July 2025).

18- Demiurgic-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D. and Van Oudheusden, P. (2015). The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World. Washington, D.C.: World Bank, pp. 1–2. Available at: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/21865 (Accessed: 1 August 2025).

19- IMF (1998). Financial deepening and growth. Levine, R. & Zervos, S. IMF Research Paper.

20- IMF (2025). Digital Financial Inclusion and Income Inequality in China. Working Paper No. 2025/071, p. 35. Washington, D.C.: IMF.

21- Li, Q. & Liu, Q. (2023). 'Impact of digital financial inclusion on residents' income and income structure', Sustainability, 15(3), 2196.

22- Lucas, R. (1988). On the mechanics of economic development. Journal of Monetary Economics.

23- McKinnon, R.I. (1973). Money and Capital in Economic Development. Washington, D.C.: Brookings Institution.

24- Ozili, P., et al. (2022). Finance and growth revisited. Available at: https://tandfonline.com (Accessed: 25 July 2025).

25- People's Bank of China (2024). Operation of the Payment System 2023. Internal Report.

26- Reserve Bank of India (2005). Annual Policy Statement for the Year 2005–06. Mumbai: RBI, p. 17. Available at: https://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/notification/PDFs/68527.pdf (Accessed: 6 August 2025).

27- Rogers, E.M. (1962). Diffusion of Innovations. New York: Free Press.

28- Roest, J. & Klapper, L. (2018). 2017 Global Findex: Behind the numbers on rural China. Washington, D.C.: World Bank Blog.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Romer, P. (1990). Endogenous growth theory. Journal of Political Economy, 98(5), pp. 71–102. -29

Sarma, M. (2008). Index of Financial Inclusion. Working Paper No. 215. New Delhi: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), pp. 1–2. Available at: https://icrier.org/pdf/Working_Paper_215.pdf (Accessed: 2 July 2025). -30

Sahay, R., et al. (2015). Financial inclusion and IMF macro recommendations. IMF Finance & Development, March 2017. Washington, D.C.: IMF. -31

Shen, Y., Han, F. and Li, Y. (2025). Digital financial inclusion and income inequality in China. IMF Working Paper No. 2025/071, p. 35. Washington, D.C.: IMF. -32

Shy, O. & Oz, S. (2001). Transformation and diffusion theories. Available at: https://en.wikipedia.org (Accessed: 1 August 2025). -33

United Nations (2003). Statement by Secretary-General Kofi Annan at the International Year of Microcredit 2005 Launch. New York: UN Press Centre. Available at: https://press.un.org/en/2003/sgsm8594.doc.htm (Accessed: 8 August 2025). -34

Wen, C., Xiao, Y. and Hu, B. (2024). 'Digital financial inclusion, industrial structure and urban–rural income disparity: Evidence from Zhejiang Province', PLOS One. Available at: https://pmc.org (Accessed: 25 July 2025). -35

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674